دور حزب العدالة والتنمية التركي في الصراع الايديلوجي لأنضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي

م.مازن خليل إبراهيم*

الخلاصة.

الحديث عن انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي لا يعني بضعة شروط تنفذها تركيا فتستجيب أوروبا لطلبها أو لا تستجيب، بل هو أبعد وأعمق من ذلك بكثير، فالموضوع له أبعاد تاريخية وحضارية وسياسية تضع الهوية الأوروبية نفسها موضع الاختبار، وتحدد مستقبل القارة والمنطقة بأسرها لأجيالٍ قادمة، وله تداعيات اقتصادية واجتماعية وثقافية تضفي على المشهد مزيدا من التعقيد، فمنها ما هو مهم ومفيد للطرفين، ومنها ما يعمق من مخاوفهما على حد سواء.

وهنا يمكننا أن نشير الى الخوف من إجتياح الإسلام لأوروبا، وهي مخاوف حقيقية تنتمي إلى نوع من الفوبيا المرضية التي أنتجتها فئات من المسيحية اليمينية (المسيحية الصهيونية) واليهودية الصهيونية في أوروبا، حيث ترى هذه الفئات أنه حتى لوطبقت تركيا جميع معايير الإنضمام للإتحاد الأوروبي خاصة مايتعلق بحقوق الإنسان، وحققت إصلاحات سياسية واقتصادية جوهرية، إلا أنه لايجب السماح لها بدخول الاتحاد، لأن دخولها "على حد قولهم" سيشكل تهديدا على هوية أوروبا المسيحية وحضارتها، ويبدو أن هؤلاء هم حاليا أقوى الأطراف المؤثرة في صناعة القرار ألاوروبي، ولكنهم لايستطيعون أن يعلنوا رفضهم لإنضمام تركيا بطريقة مباشرة أو عبر المسئولين الرسميين، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى مضاعفات سلبية خطيرة. ولذلك فإن الاتّحاد الأوروبي يلجأ إلى طرق التفافية لرفض عضوية تركيا ومنها ما بات يعرف بالخطة "ب" وتقضي الخطة بمنح تركيا (مكانة مميزة) وهذا الوضع الذي هو أقل من العضوية الكاملة، الذي سيمنح تركيا عددا من المزايا الاقتصادية الخاصة في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، غير أن بعض، الدول الأوروبية ومنها هولندا، يصرون على أنه ليس هناك شيء اسمه الخطة "ب"، فإما أن تصبح تركيا عضوا كاملا، أو تبقى عند بوابات الاتحاد الأوروبي الى الأبد.

بات كثير من المراقبين يعتقدون أن العقبة الأساسية أمام دخول تركيا للإتحاد هي في الجانب الديني، أي بسبب هوية تركيا الإسلامية، خاصة إذا علمنا أن معظم الدول الجديدة في الاتحاد لم تنفذ كامل الشروط المطلوبة، لكن أوروبا لاتستطيع أن تجهر بهذا الأمر،لأنه سيفقدها مصداقيتها، ويقوض كل إدعاءاتها بالحرية والديمقراطية التي تشكل العنوان الرئيسي في الهوية والحضارة الأوروبية، بل أن هذا سيطبعها بطابع العنصرية، ولهذا لجأت أوروبا إلى اسلوب التعجيز، فلن تتوقف المطالبات المختلقة ووضع العراقيل حتى يتغير وجه القارة الأوروبية.

المقدمة:

بعد أربعة عقود تواجه تركيا كثيراً من المحددات في مفاوضات انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، منها على سبيل المثال:المشكلة القبرصية، والمشكلة الأرمينية، كونها دولة ذات غالبية مسلمة ولها ايديولوجية مختلفة ،فضلاً عن مشاكل لها علاقة بالديمقراطية. وقد تبنت تركيا عدداً كبيراً من الإصلاحات وكيفت نظامها السياسي والعلماني بما يتناسب وقيم الاتحاد الأوروبي.على وفق إطار العمل التفاوضي المشترك الذي ينص على أن هذه المفاوضات تستمر ولكن نتيجتها غير مضمونة .

وان الهدف المعلن لسياسيي حزب العدالة والتنمية منذ وصولهم إلى الحكم في تشرين الثاني ٢٠٠٢. هو الاندماج داخل المنظومة الأوروبية، من الناحيتين السياسية والاقتصادية على الأقل ومنافع الاستمرار في محاولة تركيا نيل عضوية الاتحاد الأوروبي أكبر من التوقف عنها، وقرار المضي في الشوط

* مدرس , عضو الهيئة التدريسية\ لكلية الصيدلة\ الجامعة المستنصرية.

حتى نهايته صحيح من المنظور الإستراتيجي التركي ،الذي يأخذ في حسابه جملة المتغيرات المحلية التركية، والإقليمية، والعالمية. كما أن هناك رغبة علمانية-أتاتوركية أقدم وأقوى تسعى إلى الذوبان في أوروبا والاندماج في حضارتها، بكل المعاني التي يحملها مفهوم الاندماج من النواحي السياسية والاقتصادية، ونمط الحياة الاجتماعية، ورؤية العالم، وكيفية إدراك الذات، وأصول الانتماء الحضاري على النمط الغربي.

أما الجانب الأوروبي على ما فيه من اختلافات بين دولهِ بشأن الموقف من تركيا,والنزعة الإقصائية -الاستبعادية كانت ولا تزال هي الأقوى، وهي الأكثر فعالية في ترتيب علاقات أعضاء النادي الأوروبي مع تركيا. فهناك قوى أوروبية تنادي بالانفتاح على تركيا، وترى أن إيجابيات استيعابها في النادي الأوروبي أكثر من سلبياتها.بينما ترى قوى أوروبية أخرى أنها ليست بحاجة إلى القبول بتركيا عضواً في الاتحاد الأوروبي كي تقوم بالدور الإقليمي المتعدد الأبعاد في منطقة الشرق العربي خاصة، وفي العالم الإسلامي عامة.

في هذه الدراسة نبحث محاولات حزب العدالة والتنمية التركي وسعيه لانضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي بالرغم من الاختلافات الايديولوجية، ذات الاتجاهات المهمة وخاصة بعد عام ٢٠٠٢وعندما تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا.ويقسم البحث إلى اربعة مباحث رئيسة وكما يأتي :-

المبحث الاول :المراحل التاريخية لانضمام تركيا للاتحاد الاوروبي:

١.مرحلة ما قبل تسلم حزب العدالة والتنمية التركي السلطةعام ٢٠٠٢.

٢. مرحلة ما بعد وصول حزب العدالة والتنمية التركي السلطة عام ٢٠٠٢.

المبحث الثاني:اسباب الرغبة التركية للانضمام للاتحاد الاوروبي.

المبحث الثالث:المعوقات السياسية لانضمام تركيا للاتحاد الاوروبي.

المبحث الرابع:التأثيرات والانعكاسات لانضمام تركيا للاتحاد الاوروبي.

المراحل التاريخية لانضمام تركيا للاتحاد الاوربي.

١.مرحلة ماقبل تسلم حزب العدالة والتنمية التركي السلطة عام ٢٠٠٢.

رغم التوجّه التركي الثابت نحو أوروبا يُلاحظ ان الفترة التي سبقت وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة ورغم تعاقب الأحزاب العلمانية اليمينة واليسارية على السلطة "مع عدم إغفال خصوصيّة عهد عدنان مندريس ١٩٥٠-١٩٦٠م"الا أنّه لم تفلح جميع المحاولات التركية في الحصول على تجاوب أوروبي[١].

وتعد مسيرة عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي شائكة وطويلة، ومازالت إلى اليوم تواجه الكثير من العقبات فضلاً عن اتجاهات السياسة التركية ،من شد تركيا نحو الغرب على مستوى الفكر والحركة وتمثل قاسما مشتركا لخيارات النخبة الحاكمة منذ مطلع عهد تركيا الحديثة بقيادة "مصطفى كمال أتاتورك " وحلفائه من بعده التأكيد في الدستور على ان "تركيا دولة ديمقراطية علمانية ".فقد جرت مساع داخلية حثيثة وقسرية أحيانا للتخلص من كافة الرموز التقليدية الشرقية والإسلامية، بدءا من البناء المؤسسى للدولة، وانتهاء بالملبس الخارجي لرجل الشارع . وخارجيا اعتبرت السياسة التركية أن الانضمام إلى "الاتحاد الأوروبي"، كعضو كامل الحقوق والواجبات يعد أبرز حلقات استكمال مشاركتها فى المؤسسات الغربية وشهادة التصديق على قبول الغرب للالتحاق التركي الكامل بركبه بالمعاني الحضارية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وثمة دلائل كثيرة على صحة هذا التأويل. فالنخبة الحاكمة وهى تتطلع للانضمام الكامل إلى الاتحاد الأوروبي، فإنها تكاد تعلن عن إدراكها بأن الاتحاد الأوروبي ليس مجرد إطار إقليمى اقتصادى بحت، يضم دولاً تنتمى جغرافيا إلى القارة الأوروبية، وإنما هو إطار له أسسه غير المنظورة فكريا وثقافيا وفلسفيا[٢]. ومنذ أن تأسست السوق الأوروبية المشتركة على إثر توقيع معاهدة ٢٥ آذار ١٩٥٧، ودخلت حيز التنفيذ فى بداية كانون الثاني ١٩٥٨ وتركيا تحاول الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة، حيث أنها تقدمت بطلب الانتساب إليها في حزيران ١٩٥٩، أي عقب طلب اليونان الانتساب إليها . وقد لاقت تركيا صعوبات جمة فى انتسابها إلى السوق، لأنها تشكو دائما من عجز ميزانها التجاري. وبالرغم من هذه

الصعوبات وافقت دول السوق على انتساب تركيا اليها فى ١٢ ايلول ١٩٦٣ واستطاعت تركيا أن توقع على البروتوكول الإضافى مع السوق الأوروبية المشتركة فى ٢٣ تشرين الاول ١٩٧٠، وقد دخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ فى عام ١٩٧٣[٣].

وفى هذا المجال قال توركوت أوزال [٤]" إن أوروبا تستفيد كثيرا بقبول تركيا فى السوق الأوروبية المشتركة، لأنها ستعطى طاقة حيوية جديدة لها عن طريق منحها الفرص للاستثمارات فى الطرق والموانئ ومحطات توليد الطاقة وغير ذلك" ووصف تقدم تركيا بطلب الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة، بأنه من أهم الأحداث التى شهدها العهد الجمهوري منذ إعلان الجمهورية وقال أوزال أيضا علينا أن نعمل كثيرا ريثما نستطيع وضع تركيا في مصاف الدول الأوروبية المعاصرة، وهو الأمر الذى كان يتحمس له أتاتورك، وجعلها عضوا قويا ومساويا فى أوروبا، وعضوا كاملا فى المجموعة الاقتصادية الأوروبية".فتركيا واليونان كانتا أول دولتين توقعان اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، فبينما وقعت اليونان اتفاقية الشراكة في عام١٩٦١، نرى إن تركيا وقعتها عام١٩٦٣ وكلتا الاتفاقيتين منحتا الدولتين إمكانية الدخول في عضوية الاتحاد طبقاً لمعايير معينة عندما يتم تحقيقها فضلاً عن معاهدة روما. وهكذا انضمت اليونان إلى عضوية الاتحاد الاوروبي عام١٩٨١، ومازالت تركيا خارج الاتحاد الاوروبي على الرغم من تقدمها بطلب انضمام آخر إلى الاتحاد عام[٥]١٩٨٧.

وإلى يومنا هذا، مازال الصراع مستمراً بين فريقين في الاتحاد الاوروبي، فريق يرى أن توسع الاتحاد الأوروبي باتجاه تركيا سيهدد أمن أوروبا وهويتها، وسيضيف عبئاً اقتصادياً كبيراً،وفريق آخر يعد أن وجود تركيا داخل الاتحاد الاوربي هو عامل قوة للاتحاد وبقاءها خارج الاتحاد هو عامل ضعف، فمن الأفضل أن تكون هناك تركيا قوية تشكل منفذاً للاتحاد نحو العراق وإيران وسورية[٦].

وتجري مفاوضات الانضمام لكل دولة مرشحة مع المفوضية التي تمثل الاتحاد الاوربي, وفقاً للمادة ٤٩ من معاهدة "ماستريخت", اوماتعرف "بشروط كوبنهاغن",المقرّرة عام ١٩٩٣. آنذاك من أجل التوسعة الأوروبية شرقا بعد سقوط الشيوعية وتشمل مفاوضات الانضمام ٣٥ بندا، يجري التفاوض عليها على وفق مخطط زمني، بحيث تسفر عن تطبيق شروط كوبنهاجن على أرض الواقع من الدولة التي تقدّمت بطلب الانضمام، ثم يتخذ المجلس الأوروبي على مستوى رؤساء الدول والحكومات قرار قبول العضوية رسميا. اما تركيا فقد مضى على بدء المفاوضات ٥ سنوات وحصيلتها مع نهاية عام ٢٠١١ هي[٧]:-

١- الشروع في التفاوض واختتامه بنجاح حول بند واحد، هو البند رقم ٢٥ "العلوم والبحث العلمي".
٢- الشروع وعدم إنهاء التفاوض حول ١٢ بندا "معظمها اقتصادية مثل حرية حركة رؤوس الأموال، والصناعة والشركات الصناعية".
٣- تقرّر برغبة جماعية أو تلبية لاعتراضات بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تجميد المفاوضات أو تأجيلها فيما يشمل ٧ بنود.
٤- بقي ١٣ بندا مفتوحا، إنّما لا يمكن الشروع في معظمها دون اختتام المفاوضات في بنود أخرى، يعدّ مضمونها هو الأرضية لسواها، وغالبها ممّا جرى تجميد التفاوض حوله.

وقد طلبت أوروبا من تركيا قبول شروط العضوية التي وضعت في كوبنهاغن، كما يجب على تركيا أن تقبل العديد من القوانين ألاوروبية وتطبقها في مجتمعها.وسيكون قرار قبول تركيا قرارا بالإجماع الكامل. فيما عدا ذلك لم تترك السياسة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية مجالا لتكرار حجج سابقة، كانت تتعلّق بحقوق الإنسان والوضع الاقتصادي، فمعظم ما طرحه الجانب الأوروبي تم تطبيقه، بما في ذلك تشريعات قانونية وجدت حكومة رجب طيب إردوغان المعروفة بخلفيّتها الإسلامية صعوبة كبيرة في تمريرها لتناقضها مع جوانب معروفة في الشريعة الإسلامية، ورغم ذلك لا يزال الاستعداد التركي قائما للاستجابة إلى مزيد من المطالب على وفق"شروط كوبنهاجن". وهو ما يتطلّب مزيدا من التعديلات الدستورية والقانونية[٨].

٢. مرحلة ما بعد وصول حزب العدالة والتنمية التركي للسلطة عام ٢٠٠٢.

جرت في تركيا، في ٣ تشرين الأول ٢٠٠٢، انتخابات برلمانية، فاز فيها حزب العدالة والتنمية[٩]، ذو التوجه الإسلامي المعتدل، فعيّن رئيس الحزب، رجب طيب أردوغان، رئيسًا للحكومة، الذي قام بجولة أوروبية شملت الدول ال ١٧ الأعضاء في الاتحاد الاوروبي ،لتشجيعها على تحديد موعد لبدء تركيا مفاوضات العضوية للاتحاد الاوروبي. وأضحى انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، من أهم أولويات أردوغان في برنامجه الحكومي ، كما أنه اعتمد على سياسة براغماتية حديثة، وخاصة في السياسة الخارجية عنوانها"عدم المواجهة مع كل دول الجوار، وتعدد العلاقات ومزيج من الاستراتيجيات السياسية"[١٠]. وقد أكد أردوغان خلال جولته الأوروبية أن"تركيا موجودة بالفعل في أوروبا من خلال أربعة ملايين مهاجر تركي (معظمهم في ألمانيا)[١١]. وأنها ليست مصدر مخاوف للأوروبيين"، مضيفًا أن"نجاح تركيا كدولة إسلامية يمكن أن يجعلها قدوة لدول إسلامية أخرى"، وطالب ألا"يكون الاتحاد الأوروبي ناديًا مسيحيًا"، كما أعرب عن موافقته على خطة السلام الشامل في قبرص، وفق الخطة التي اقترحها الأمين العام للأمم المتحدة"سابقاً" كوفي أنان، لأن ذلك سيساعد في الإسراع بانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي. وقد عارض مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون التوسيع، جونتر فيرهوجن، أن يتم خلال قمة كوبنهاغن في كانون الأول ٢٠٠٢ تحديد موعد لبدء المفاوضات مع تركيا للانضمام إلى الاتحاد الاوروبي بسبب عدم استكمال الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وأضاف "ما دام العسكريون يسيطرون على السياسة وليس السياسة على العسكريين فلا يمكنني تصور تركيا عضوًا في الاتحاد الأوروبي"[١٢].وبالفعل أرجأت قمة كوبنهاغن في كانون الأول٢٠٠٢. قرار تاريخ بدء المفاوضات إلى نهاية عام ٢٠٠٤، بالرغم من الضغوط الأميركية الشديدة على دول الاتحاد الأوروبي. أما سبب هذه الضغوط فهو محاولة الأميركيين الحصول على دعم تركيا في الحرب على العراق مقابل دعم انضمامها للاتحاد الأوروبي. لكن القادة الأوروبيين انزعجوا من التدخل الأميركي الذي ألحق ضررًا بالغًا بالقضية التركية، وعبّروا عن ذلك في أثناء حفل عشاء القمة الأوروبية في كوبنهاغن. وقد أقّرت القمة توسيع الاتحاد الأوروبي بضم عشر دول جديدة منها قبرص، اليونان, ومالطا[١٣].

ولم يثنِ قرار قمة كوبنهاغن تركيا عن قطع الأمل، بل عمدت حكومة حزب العدالة والتنمية التركية إلى إجراء المزيد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية حتى انعقاد القمة الأوروبية في بروكسل في كانون الأول ٢٠٠٤. وقد شملت الإصلاحات السياسية زيادة الضمانات التي تحمي الحريات السياسية والثقافية وحقوق الإنسان، منع محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية، إلغاء جرائم الرأي وعقوبة الإعدام نهائيًا والسماح بتدريس اللغة الكردية في المدارس والبث الإعلامي باللغة الكردية. وقد اعترف أردوغان بوجود مشكلة كردية في البلاد، وأكد ان حزب العدالة والتنمية من أفضل الأحزاب تمثيلاً لمصالح الأكراد السياسية والتقى بمثقفين أكراد من أجل التباحث معهم في سبيل تسوية النزاع الكردي، كما أنه اعترف علنًا بوجود أخطاء ارتكبتها الدولة بحقهم، وصرّح لهم، أي للأكراد البالغ عددهم ١٥ مليون مواطن، بأن المشكلة الكردية تعنيه شخصيًا في المقام الأول[١٤].

جرت مفاوضات رسمية بين عبد الله أوجلان[١٥] والسلطات التركية، ووصلت تلك المفاوضات إلى مرحلة حساسة جدًا، وكادت أن تصل إلى حلّ نهائي للقضية الكردية في تركيا عام٢٠١١[١٦].

كما تضّمنت تلك الإصلاحات تشريعات تحد من سلطات المؤسسة العسكرية من خلال إخضاع ميزانيتها للرقابة البرلمانية والحد من الوجود العسكري في مجلس الأمن القومي الذي تحوّل إلى جهة استشارية تخضع أمانتها لرئيس الوزراء المنتخب.ووافق أردوغان على إجراء مفاوضات بإشراف الأمم المتحدة من أجل تسوية الصراع حول جزيرة قبرص من خلال توحيد شطري الجزيرة مع ضمان حقوق الأقلية التركية فيها.وإن حزب العدالة والتنمية زاد من وتيرة الإصلاح التي بلغت ذروتها على الطريق الأوروبي، عند وصوله إلى السلطة، في انتخابات ٣ /٢٠٠٢/١٠ ويعود ذلك إلى[١٧]:

- رغبة حزب العدالة والتنمية التخلص من النظام العسكري العلماني المتشدد الذي حكم تركيا ثمانية عقود.
- العضوية التركية في الاتحاد تعني نظام حريات وحقوق إنسان وديمقراطية.

- لحزب العدالة والتنمية تصور مختلف عن العلمانيين لدور تركيا في العالم، وهم يسعون وراء أن تكون تركيا قوة إقليمية ودولية في أوروبا والعالم الإسلامي. وهذا غير ممكن تحقيقه إلا بالعضوية الأوروبية.
- إن الحادي عشر من أيلول فرض خريطة تفكير جديدة، دفعت بقيادة حزب العدالة والتنمية لإيجاد مكان لتركيا المسلمة خارج دوائر التوتر والاضطراب، والمشكلات المذهبية المزمنة، والتخلف الاقتصادي.
- عضوية تركيا في الاتحاد سترفع من مستوى الرفاهية للمجتمع التركي، وستطلق ديناميات اقتصادية هائلة، وتردم الهوة الإنمائية بين المناطق، فضلاً عن تأسيس مواطنية متكافئة، وتعطل النزاعات العرقية والمذهبية.
- عضوية تركيا في الاتحاد الاوربي ستحسن صورة تركيا في المجتمع الدولي والعالم الإسلامي وستجعل دور تركيا محورياً وأساسياً في المنطقة والعالم.

وأدت السياسات التي اتخذها حزب العدالة والتنمية إلى تحسن الأجواء التركية الأوروبية، فقد صادق حزب العدالة والتنمية في ٣٠ تموز ٢٠٠٣ على حزمة من الإصلاحات عرفت بالحزمة السابعة[١٨] أهمها[١٩]:-

- تعجيل إجراءات التحقيق.
- تشديد العقوبات في حالات التعذيب.
- منع محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية.
- إلغاء جرائم الرأي.
- تعديل قوانين الجمعيات الأهلية لتسهيل إجراءات الإشهار.
- منح الأقليات حق التعلم بلغاتها.
- إلغاء محاكم أمن الدولة.
- حماية الأقليات، ومنح الأكراد المزيد من الحريات.
- إحكام قبضة المدنيين على الجيش، وتقليص دوره في الحياة السياسية.
- وضع ميزانيته. تحت الرقابة البرلمانية.
- تعزيز الديمقراطية .

واكدت هذه التعديلات على تغيير تركيبة مجلس الأمن القومي التركي ، والحد من الوجود العسكري فيه، فتحول دوره إلى دور استشاري، وليس مرجعية عليا مثلما كان عليه الحال قبل التعديلات، وأصبح الأمين العام له يعين من قبل رئيس الوزراء شرط أن يحظى بموافقة رئيس الجمهورية. وبات من الممكن أن يكون رئيس المجلس من الشخصيات السياسية وليس من المنتمين للمؤسسة العسكرية إذ كان رئيس الأركان سابقاً رئيساً للمجلس، ونصت التعديلات على عقد اجتماعات المجلس مرة كل شهرين بعدما كانت تعقد مرة كل شهر. كما وضع الحزب ثلاثة خطوط حمراء على التعصب القومي حسب تعبير رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان وهي يجب ان تكون وفق مايلي[٢٠]:-

- القومية المرتكزة على العرق.
- القومية الإقليمية،أي عدم التفرقة بين شرق البلاد وغربها وشمالها وجنوبها والقيام باستثمارات في مختلف المناطق للقضاء على الفوارق بين الأقاليم .
- القومية الدينية, وتعني عدم التسامح مع أي تفرقة على أساس الدين والمذهب.
- متابعة تنفيذ البرنامج الاقتصادي الحالي الذي يضمن نمواً عالياً للاقتصاد التركي.
- متابعة المسيرة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.
- تحديد العلاقة بين العسكر والمواطنين.
- التقدم في مجال دعم حقوق الأقليات والثقافات الأخرى.
- اتخاذ معايير صارمة ضد الفساد في المؤسسات التركية.

- التقدم في مجال حقوق الإنسان.

وجرى في تركيا تعديلات دستورية أخرى في ضوء مبادئ الوثيقة الأوروبية لحقوق الإنسان، وأصبح المواطن التركي يتنفس بحرية في بلاده، ويشعر بالأمان والاطمئنان على نفسه وحريته وحرمة مسكنه،ونلاحظ ايضاً ومنذ تولى حزب العدالة والتنمية زمام الحكم في عام ٢٠٠٢ ارتفاع دخل الفرد وتدني نسبة التضخم وأسعار الفائدة لمستويات تاريخية وأصبح عجز الميزانية المتواضع ونسبة الدين العام الضئيلة مثار حسد من كثير من دول الاتحاد الاوروبي المتخبطة اقتصادياً.وتتطلع تركيا لان تكون ضمن أكبر عشر اقتصاديات في العالم في عام ٢٠٢٣ الذي يوافق مرور مئة عام على تأسيس الجمهورية التركية. وتحتل تركيا حاليا المركز السادس عشر. وبفضل القطاع المالي المنتعش وقدرتها على التمويل الذاتي المستقل والانخفاض الشديد في تكلفة الاقتراض اقتربت تركيا كثيرا من تصنيف ائتماني في درجة الاستثمار الذي تتطلع اليه منذ فترة طويلة[٢١].

اسباب الرغبة التركية للانضمام للاتحاد الاوربي.

هناك اسباب عدة تقف وراء رغبة تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتقسم إلى اربعة اسباب رئيسة هي :-

أ- الاسباب السياسية الداخلية.
ب- الاسباب السياسية الخارجية.
ت- الاسباب الاقتصادية والجيو ستراتيجية.
ث- الاسباب الامنية.

أ- الاسباب السياسية الداخلية: تتمثل في توافق معظم التيارات السياسية التركية، من علمانيين وإسلاميين وليبراليين ويمين ويسار والنخب التجارية والثقافية اضافةً الى الاقليات، ومعظم الاتراك اتخذوا قراراً استراتيجيًا وهو التحاقهم بالاتحاد الأوروبي، بالرغم من الاختلاف الايديلوجي , مركّزين على أهمية موقعهم الجيوستراتيجي، معتبرين أن التحاقهم هذا ينطوي على مصالح أساسية واستراتيجية للطرفين. في حين أن الاتحاد الأوروبي يفرّق بين المصالح نفسها ومواقف أعضائه المتباينة حول ما ستكون أوروبا عليه مع تركيا أو من دونها. وإن انضمام تركيا إلى الاتحاد سوف يساعد ايضاً على إجراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية اللازمة، ونشر الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، وتقليص سلطة العسكر وسيطرته على المقاليد السياسية في تركيا، كما سيتيح للأقليات والحركات والأحزاب السياسية التعبير عن الرأي وممارسة الحياة السياسية والثقافية بشكل أفضل[٢٢].

ب- الاسباب السياسية الخارجية: ويتمثل أبرزها في التنافس مع اليونان، خاصة وأن هذه الأخيرة توظف وضعها كعضو في الاتحاد الأوروبي لإبقاء تركيا مفصولة عن أوروبا. كما أن الولايات المتحدة الأميركية شجّعت تركيا على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وذلك من أجل ضمانتها في الحلف الغربي في مواجهة أعدائها. غير أن تركيا بالمقابل لا تريد الاتكال على الولايات المتحدة في كل شيء لكي لا تصبح هذه الأخيرة مسيطرة عليها، لذا فضلّت الانضمام إلى الأوروبيين لكي يدافعوا عنها في حال الخلاف مع الولايات المتحدة الأميركية[٢٣].

ت- الاسباب الاقتصادية والجيوستيراتيجية : يمثّل الاتحاد الأوروبي سوق التصدير الرئيسة لمجمل المنتجات الزراعية والصناعية التركية. كما أن التزود المستمر بالسلع الرأسمالية من الاتحاد، والتي تعتبر سلعًا ضرورية للتنمية والتحديث الاقتصادي في تركيا، يشكل مطلبًا أساسيًا لسياسة تركيا التجارية. وتشكّل أوروبا منفذًا مهمًا للعمال الأتراك، وإن ارتفعت أحياناً معدّلات البطالة فيها، غير أن الأمر يبقى من حيث المبدأ، أداة من أدوات رفع الضغط عن سوق العمل في تركيا نفسها التي تعاني أعباء البطالة. يمكن لهجرة قوة العمل التركية أن تضمن أيضًا قدرًا معينًا من تدفق العملة الأجنبية عبر تحويلات العمال. كما أن تركيا تهدف من انضمامها إلى الجماعة الأوروبية أن تتدفق إليها الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الشركات الأوروبية، فمن شأن ذلك أن يعوض تدني الادخار وأن يساعد على حيازة خبرات وتكنولوجيا جديدة تحتاج إليها تركيا لمتابعة التحديث المستمر لاقتصادها[٢٤].

ولتركيا، موقع جغرافي فريد بين الشرق والغرب، حيث تلتقي آسيا بأوروبا، وانها تعطي لمصطلح "الجيوستراتيجية" في منطقتها اهمية كبرى بفضل الممرات البحرية الإستراتيجية، واغلبها شبه جزيرة تطل

على البحر الأبيض المتوسط وبحر ايجة وبحر مرمره والبحر الأسود، وبمجمل طول شواطئ يبلغ حوالي ٧٢٠٠كم. ومن جهة أخرى تقع تركيا على حواف الجزيرة العربية وحوض قزوين حيث يوجد ٧٠% من احتياطي العالم المثبت من البترول و٤٠% من احتياطيات الغاز. وان تركيا تمتلك كافة عناصر القوة التي تجعل منها قوة إقليمية. فالموقع والمساحة "٥٦٢ر٧٨٣كم٢" والسكان "٧٧ مليون نسمة" والاقتصاد القوي "٩١٤ بليون GDP"،والقوة العاملة المؤهلة ومستويات المعيشة المناسبة، والإمكانات السياحية الرفيعة، والبنية التحتية العصرية، والنظام الضريبي المتفق مع المعايير العالمية، وسياق التغيرات التركية الداخلية للصراع "العلماني – الاسلامي" وتفاعل هذه التغيرات مع التطورات الإقليمية والدولية وتأثير هذا التفاعل على موقع تركيا في النظام السياسي ـ الاقتصادي الإقليمي والدولي اتجاه الانضمام الى الاتحاد الاوربي[٢٥].

ث- الاسباب الأمنية: شكّل الهاجس الأمني السبب الرئيسي الذي دفع تركيا بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) إلى الاندماج في نظام الأمن الغربي (الأوروبي-الأميركي) عبر قبول العرض الذي وفّره لها مبدأ ترومان عام ١٩٤٧، والخاص بالتزامات الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط [٢٦]. وبعد تطور العداء بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي، اندمجت تركيا بالنظام الأمني والاقتصادي الغربي عبر دخولها مجموعة من مؤسساتها الاقتصادية والامالية والامنية والدفاعية، كصندوق النقد الدولي، واتفاقية الغات (GAT) وحلف شمال الأطلسي. كلّها اعتبرت أساسية لتطور البلاد سياسيًا واقتصادياً. وخلال الاستياء التركي من الولايات المتحدة خاصة في قضية قبرص سنة ١٩٧٤ وبعدها (١٩٧٥-١٩٧٩)، شعرت الأولى مدى حاجتها إلى التقرب من أوروبا الغربية على الرغم من الخلاف معها لأن الولايات المتحدة حظّرت توريد الأسلحة إليها[٢٧].أدركت تركيا من خلال مشاركتها في حلف شمال الأطلسي، أنها عنصر مهم لأوروبا أكثر مما هي بالنسبة للولايات المتحدة، فباتت تطمح في الحصول على مساعدات أوروبية على الصعيد العسكري بدلاً عن المساعدات الأميركية الضئيلة لها. وبعد انتهاء الحرب الباردة في مطلع التسعينات، أهملها الجانب الأوروبي لانشغاله بتطوير نوع جديد من السياسة الأمنية والدفاعية في إطار الوحدة الأوروبية. لكن تركيا حرصت على إبقاء أمنها القومي شديد الارتباط والاعتماد على الأمن الأوروبي في أطره الدفاعية والأمنية ما يدفعها إلى تمتين روابطها مع الأوروبيين[٢٨] .

وإن مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي هي أكبر وأوسع من المصالح الأمنية والاقتصادية المتبادلة، وترتبط بالتعامل والتقابل بين نظرتين للعالم وهويتَين مختلفتَين أي أن العامل الديني يمثل عائقًا جديًّا وحقيقيًا أمام انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

المعوقات السياسية لانضمام تركيا للاتحاد الاوربي.

وفضلاً عما تقدم فهناك موضوعات سياسية اخرى تشكل حساسية لتركيا وهي[٢٩]:

- الاعتراف بقبرص اليونانية قبل إيجاد حل لمشكلة الجزيرة .
- الاعتراف بحصول إبادة أرمنية عام ١٩١٥.
- الاعتراف بالبطريركية الأرثوذكسية في اسطنبول على أنها مسكونية عالمية وليست خاصة بأرثوذكس تركيا.

ذكرت وثيقة مفاوضات العضوية أن العضوية مرتبطة بقدرة الاتحاد على هضم تركيا في الاتحاد من ناحية عدد السكان، وما يترتب على ذلك من تفرعات. لقد علق بعض من ساسة أوروبا على حلم الانضمام التركي بالقول "إن تركيا ببساطة ليست دولة أوروبية عاصمتها ليست موجودة في أوروبا وإن لها ثقافة ونهجا وحياة مختلفة وعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي ستعني ببساطة نهاية أوروبا"، هكذا تحدث الرئيس الفرنسي الأسبق فاليري جيسكار ديستان الذي كان مسؤولا عن صياغة الدستور الأوروبي في حوار مع صحيفة لوموند في تشرين الاول عام ٢٠٠٣، ومثله قال المستشار الألماني السابق هيلموت شميث "إن قبول عضوية تركيا سيفتح الباب أمام عضوية كاملة ممكنة الحصول لدولة إسلامية أخرى في إفريقيا والشرق الأوسط وإن ذلك قد ينتج عنه تراجع في القيمة السياسية للاتحاد ليغدو مجرد كتلة للتجارة الحرة". من هنا يمكن فهم نظرية العمق الإستراتيجي التي أسسها وزير خارجية تركيا أحمد داوود أوغلو على تركيا

ان تذهب أبعد من كونها لاهثة خلف الوهم الأوروبي, وتطلق دبلوماسية تتكئ على الوضعية الجيوإستراتيجية والعمق التاريخي والثقافي بهدف بلورة مكانة جديدة للبلاد في الساحة الدولية[٣٠].

بالرغم من ذلك بدأت العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي بالتحسن مع مطلع عام ٢٠٠٥، إلاّ أن الاتحاد الاوربي طالب الجانب التركي بإجراء إصلاحات أكثر في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان وجوانب سياسية واقتصادية وعسكرية وقضائية واجتماعية[٣١]، فضلاً عن أثارته للقضية الأرمينية واعتبارها أحد المعوقات الكبيرة في طريق الانضمام[٣٢].

وكانت الجماعات الأرمينية تمارس ضغوطاً على الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية من اجل اعتراف تركيا بالمجازر التي ارتكبتها ضد الأرمن عام ١٩١٥. والتي ذهب ضحيتها حوالي المليون ونصف المليون أرميني. وقد تفاجأ الأتراك بإثارة تلك القضية من قبل الجانب الأوروبي الذي لم يثرها من قبل، لا بل أنه اشترط على أنقرة الاعتراف بوقوع "إبادة جماعية" للأرمن في العهد العثماني عام ١٩١٥، كشرط مسبق لانضمام تركيا. حاولت تركيا التنصل منه، إلاّ أن الضربة الثانية جاءت من داخلها، إذ نشرت صحيفة "حريت التركية في ٢٢ نيسان ٢٠٠٥ مذكرات رئيس الوزراء العثماني السابق طلعت باشا وهي بخط يده، وذكر فيها إحصائية مهمة تؤكد أن عدد الأرمن الذين تمّ تهجيرهم من قراهم ومدنهم في الأناضول باتجاه سوريا بلغ حوالي(١٥٨ ٩٢٤) أرمينياً، وإن عملية التهجير هذه بدأت بالقانون الذي أصدرته الحكومة العثمانية في أيار ١٩١٥. وقد شكّلت هذه المذكرات وثيقة بالغة الأهمية بيد الاتحاد الأوروبي إزاء تركيا بشأن هذه القضية"[٣٣].بالرغم من ذلك، رفضت أنقرة الاعتراف بهذه القضية وسجنت العديد من الكتاب والصحافيين الأرمن والأتراك الذين تناولوا القضية الأرمينية، مما أثار حفيظة الاتحاد الأوروبي الذي اعتبره انتهاكًا للديمقراطية ولحرية الرأي والتعبير ولقانون حقوق الإنسان، وحثّ أنقرة على إجراء تحقيق مستقل حول تلك المذابح[٣٤].وأيضًا رفضت أنقرة الاعتراف بقبرص التي يمثلها القبارصة اليونانيون وصرّحت بأنها" لن تفتح موانئها أمام السفن القادمة من شطر قبرص اليوناني التابع للاتحاد الأوروبي، طالما لم يخفف الاتحاد الأوروبي من قيود الحصار الإقتصادي الذي يفرضه على الشطر التركي من الجزيرة"، فضلاً عن ذلك سعي القبارصة اليونانيون البحث عن النفط في المياه المحيطة بالجزيرة، الأمر الذي لا يجوز إجراؤه حسب رأي تركيا من دون موافقة القبارصة الأتراك[٣٥].

وما بين الاعوام ٢٠٠٦/٢٠١١ طرأت تبدلات في بعض دول الاتحاد الأوروبي، أثّرت على مسار التفاوض وأعادت الى الواجهة طرح تساؤلات عن ملف الإنضمام التركي الى الاتحاد الاوروبي ، مما أدى إلى تباطؤ المحادثات بين الفريقين من دون أي تسوية في الأفق إذ ليس هناك أمل حقيقي لا في أوروبا ولا في تركيا بأن تنضم الأخيرة إلى الاتحاد الأوروبي في المستقبل القريب. والاقرار بفقدان هذا الأمل مؤلم جدًا بقدر رؤية العلاقات مع أوروبا تنهار بالكامل، ولذلك لا يتحلى أحد بالشجاعة للتفوّه بهذه الكلمات[٣٦]. مما يؤكد أن أسباب عدم الإنضمام ليست فقط سياسية واقتصادية إنما أيضًا ثقافية ودينية ايديولوجية، مع العلم أن اسطنبول كانت هي العاصمة الأوروبية للثقافة عام ٢٠١٠.ففي العام ٢٠٠٦, أوصت المفوضية الأوروبية بوقف مفاوضات الإنضمام الجارية مع تركيا، ولو جزئيًا بسبب تواصل رفض أنقرة لفتح موانئها البحرية والجوية أمام السفن والطائرات القبرصية، ورفضها أيضًا الاعتراف بعضوية قبرص في الاتحاد الأوروبي. لذا طُلب من تركيا الإعتراف الأحادي الجانب بقبرص[٣٧].فرفض الطلب,ولم تكن تلك القضية الوحيدة التي وتّرت المفاوضات بين الجانبين، بل أعيد طرح مسألة الأكراد والأرمن وصلاحيات الجيش، لكن الأبرز الذي حصل هو انتخاب رئيس جديد لفرنسا، وهو نيكولا ساركوزي خلفًا لجاك شيراك. الذي عارض علنًا انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي مما بدّل السياسة الفرنسية تجاه تركيا رأسًا على عقب. صرّح ساركوزي بأن تركيا لا تنتمي إلى أوروبا، ونظر إلى الموضوع على أنه محض مسألة متعلقة بالحدود الجغرافية. وهدف من ذلك، الحفاظ على نفوذ فرنسا داخل الاتحاد الأوروبي، لهذا فإنه يريد منع تركيا من الانضمام لكونها دولة كبيرة سيبلغ تعداد سكانها ٨٠ مليون نسمة بالإضافة لكونها تملك طاقات اقتصادية تنمو على نحو ديناميكي فعّال[٣٨]. واقترح نيكولا ساركوزي حلاً يقضي بإنشاء مجموعة الدول المتوسطية على أن تتبوأ تركيا مركز الصدارة داخلها، كل ذلك بهدف إقناع الأتراك بالتخلي عن مشروع انضمامهم للاتحاد الأوروبي. وقام نيكولا ساركوزي باستخدام لجنة خبراء، شكّلها من أجل مستقبل الاتحاد الأوروبي

بغية الحصول على توصية تعارض قبول تركيا في الإتحاد الأوروبي[٣٩].لم تكن فرنسا وحدها هي التي بدّلت موقفها، بل ألمانيا أيضًا ، مع مستشارتها أنجيلا ميركيل التي رفضت انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ودعت إلى "الشراكة الممتازة", بدلاً من العضوية الكاملة[٤٠]. ودعت ألمانيا أيضًا إلى طرح موضوع خرق حقوق الانسان في تركيا للنقاش المفتوح، على أن تشمل مواضيع مثل جرائم القتل بإسم الشرف ودور المرأة في المجتمع. لكن أليست الجالية التركية في ألمانيا هي الأكبر وأظهرت صورة مثالية عن تركيا، أو أن ألمانيا تتخوف مثل فرنسا من انضمام تركيا الكثيفة السكان، فتزاحمها على السلطة داخل الاتحاد ويكون لها مقاعد نيابية مثلها[٤١].

وذكرت صحيفة الجارديان الفرنسية التي تناولت قضية تسريبات ويكيليكس أنه في عام ٢٠٠٤ قال الكاردينال راتزينجر الذي أصبح بعد ذلك بينيديكتوس السادس عشر إنه لا يحبذ مسألة انضمام بلد مسلم للاتحاد الأوروبي لأن ذلك سيضعف الأسس المسيحية لأوروبا وذلك على الرغم من الموقف المحايد للفاتيكان بشأن هذه القضية آنذاك. وطبقا لويكيليكس فإن راتزينجر كان وراء المحاولة الفاشلة للفاتيكان للإشارة إلى"مسيحية أوروبا" في الدستور الأوروبي[٤٢].

تقرير عام ٢٠٠٧ يعد امتداداً لنفس تركيبة التَّقارير في السنوات السابقة. إذ يقيّم التقرير بشكل موجز العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، ويحللّ وضع تركيا السياسي والاقتصادي بناءً على المعايير الموضوعة من أجل تحقيق العضوية في الاتحاد الأوروبي. وبدأ الحماس التركي للانضمام المحتمل للاتحاد الأوروبي يتضاءل في العام ٢٠٠٧، وبالتالي تضاءلت الفاعلية السياسية الأوروبية في تركيا. لقد أعطى التقرير اهتماما متزايد المشاكل الأقليات الدينية كما هو الحال في تقارير السنوات السابقة، ومكانة البطريرك والطائفة العلوية والحصص الدينية الإجبارية، لكنه لم يذكر أي شيء عن موضوع الحجاب والمشاكل المرتبطة به. حتى تستطيع تحقيق هدف الدخول كعضو في الاتحاد الأوروبي فإن هناك بعض المجالات التي يجب على تركيا تركيز جهودها عليها ومن ضمنها المواضيع المحلية، علاقات تركيا والاتحاد الأوروبي، والسياسات الدولية. محليا: يجب على الحكومة التركية الاستمرار في أجندة الإصلاح التي أعلن عنها بعد تعليق البدء في عملية مناقشة البنود الثمانية المتعلقة بالعضوية في بداية ٢٠٠٧, وتجهيز بنود جديدة للمفاوضات. وبعد انتخابات الثاني والعشرين من تموز ٢٠٠٧, توجب على حزب العدالة والتنمية الإسراع في عملية الإصلاح لتقوية المؤسسات الديمقراطية. وعلى الحكومة القيام بعدة تغييرات لتقوية أعمدة الديمقراطية في الدولة وذلك كرد فعل على انتقادات اللجنة فيما يتعلق بالقانون الجنائي وخاصة المادة ٣٠١ ونزاهة واستقلالية القضاء وتدخل الجيش في الحياة المدنية[٤٣].

وضمن إطار علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي فإن الإصلاحات المحلية باتجاه الديمقراطية ستعطي القوة للذين يؤيدون انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي وسيساعد تركيا على اجتياز بعض المشاكل الناجمة عن المسألة القبرصية. وعلى الحكومة التركية تحجيم العلاقات مع دول الاتحاد الأوروبي المعارضة لعضوية تركيا،على سبيل المثال العلاقات التركية الفرنسية، فبالرغم من أن حكومة ساركوزي مستمرة في معارضتها لعضوية تركيا فإن استخدام تركيا للمقاييس الاقتصادية والدبلوماسية في علاقات ثنائية قد خففت من حدة موقف ساركوزي، الذي وافق على إزالة شرط الرجوع إلى الشعب كما في الدستور الفرنسي من أجل عضوية تركيا[٤٤].

فيما يتعلق بالسياسات الدولية فإن المشاكل السياسية مع الولايات المتحدة تؤكد أهمية أجندة الاتحاد الأوروبي في تأثيرها على العلاقات الدولية لتركيا ومبادراتها السياسية التي تقع ضمن القانون العام لمواقف الاتحاد الأوروبي، ويجب استمرار هذه المواقف. وان مبادرات تركيا في الشرق الأوسط والمناطق الأخرى تساهم في رسم صورة إيجابية لتركيا على المستوى الدولي ويزيد من أهمية السياسات الدولية للاتحاد الأوروبي، فعلى تركيا الاستمرار في تطوير روابط أقوى مع الدول المجاورة وأن تصبح أكثر فاعلية في السياسات الدولية من خلال الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية[٤٥].

وفي تقرير التقدم الصادر في الثاني عشر من تشرين الأول ٢٠١١ والذي أعلن من قبل الإتحاد الأوروبي نجد إشارة إلى التطورات الإيجابية و السلبية بشأن أداء تركيا فضلا عن التأكيد على ما يتعين القيام به خلال العام المقبل أو الأعوام المقبلة. و تظهر الحقائق الواردة في التقرير و التقييمات المتعلقة

بالتقرير أن العلاقات بين تركيا و الإتحاد الأوروبي تواجه أزمة خطيرة , ويبدو ان مفاوضات العضوية الكاملة قد توقفت. و تضم الوثيقة الإستراتيجية مقترحات لإزالة هذه المشاكل ولإعادة تفعيل مسيرة المفاوضات بين تركيا و الإتحاد الاوروبي . ومن بين هذه المقترحات[٤٦] :

- إزالة ماهو مؤشر عليه سابقاً من النقاط المطبقة على تركيا .
- إعادة النظر في الإتحاد الجمركي و تدعيمه .
- تطوير الحوار السياسي في مجالي السياسة الخارجية و الطاقة .
- مواصلة مسيرة الإصلاحات في تركيا حتى في حال عدم فتح فصول جديدة للمفاوضات بين تركيا و الإتحاد الاوروبي .

وكانت ردود الفعل الصادرة عن تركيا إزاء تقرير التقدم تصريحات ناقدة ,حيث جاء فيها وبالتحديد عن وزير شؤون الإتحاد الأوروبي أغمن باغش و وزارة الخارجية أن تقرير التقدم لا يعكس الحقائق تماما وأنه يتضمن إجحافا بحق تركيا. وإن تقرير التقدم الذي أعلن من قبل الإتحاد الأوروبي في ظل هذه الظروف ، ذكرنا بأبعاد تركيا من ناحية الإتحاد الأوروبي والغرب . فعضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي كانت تشكل الأجندة اليومية الرئيسية لتركيا بين الاعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥ ، واهملت فيما بعد[٤٧]. وبطبيعة الحال لا نستطيع القول أن تقرير التقدم الصادر في الثاني عشر من تشرين الأول ٢٠١١ سيكون له دور في إحياء و تفعيل هذه المسيرة كما كان يحصل في الماضي . بيد انه على ضوء التقرير والوثيقة الإستراتيجية وتصريحات مسؤولي الإتحاد الأوروبي ، يمكن القول أن بصيصا من الأمل قد بدأ يلوح بالنسبة لمستقبل انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي . فإن التقرير أكد على أهمية الإصلاحات التي حققتها تركيا في مجال الديمقرطية خلال عام ٢٠١١ . وأثنى التقرير على الإصلاحات التي جرت في مجال العلاقات بين الجناحين المدني و العسكري و النظام القضائي ، و بمحاولات الإنقلابات العسكرية ، و حزمة الإصلاح الدستوري التي تم إعتمادها في نتيجة الإستفتاء الذي جرى في الثاني عشر منأيلول ٢٠١٠، وتأسيس وزارة معنية بشؤون الإتحاد الأوروبي ، و الدور الذي ينهض به رئيس الجمهورية عبد الله جول ، والسياسة الخارجية التركية المتعلقة بالربيع العربي . وبالمقابل فإن التقرير يتضمن بعض الإنتقادات ولا سيما في مجال حرية التعبير و الصحافة و فترات الإعتقال الطويلة في التحقيقات القضائية و بعض الإجراءات التي مازالت مستمرة في القطاع العسكري[٤٨], وإستنادا أيضا إلى أقوال عضو مفوضية الإتحاد الأوروبي المسؤول عن التوسع ستيفان فولة و الرئيسة النظيرة للجنة البرلمانية المشتركة بين تركيا و الإتحاد الأوروبي هيلين فلاوتر، ومسؤولي الإتحاد الأخرين. "أن فرنسا و المانيا و الشطر القبرصي الرومي تعرقل مسيرة المفاوضات مهما فعلت تركيا في سبيل تحقيق الإصلاحات، وإعترفوا بأن هذا الوضع يلحق الضرر بمصالح الإتحاد الأوروبي" . من ناحية أخرى شدد رئيس البرلمان الأوروبي جيرزي بوزيك على كون "تركيا دولة تتمتع بأهمية حيوية بالنسبة للإتحاد الأوروبي مشيرا إلى أن عدم إحراز التقدم في المفاوضات هو أمر مؤسف جدا"[٤٩].

وفي ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٢ تبنّى البرلمان الفرنسي مشروع قانون ينص على معاقبة إنكار الإبادة الأرمنية التي وقعت في عام ١٩١٥ بعد تصويت اخير في مجلس الشيوخ الفرنسي. وعلى الرغم من أن قسماً من الأغلبية اليمينية في مجلس الشيوخ الفرنسي الذي يسيطر عليه اليسار، تحفظ على النص الذي يدعمه الرئيس نيكولا ساركوزي، الا انه تم تبنيه. وصادق مجلس الشيوخ، بأغلبية ١٢٧ صوتاً مقابل ٨٦ ,على مشروع القانون الذي كانت تبنته الجمعية الوطنية في ٢٢ كانون الاول ٢٠١١. واعتبر مجلس الشيوخ الفرنسي ان النص مناسب "من دون تعديل"، ويكون البرلمان قد تبنى القانون نهائياً. وأمام الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ١٥ يوماً لتوقيع نص المشروع من تاريخه حتى يصبح نافذاً ..واعتبر رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ان مشروع القانون تمييزي وعنصري، متحدثاً عن خنق لحرية التفكير. وقال في البرلمان امام نواب"حزب العدالة والتنمية"، ان المشروع الذي اعتمد في فرنسا تمييزي وعنصري. واكد ان هذا القانون باطل ولاغ، بالنسبة لتركيا، وان بلاده ستفرض بشكل تدريجي على فرنسا العقوبات التي حذرت منها (من دون تراجع). وحذر من (اننا سنعلن خطنا للعمل وفقاً للتطورات في الملف)، مؤكداً أن

(تركيا لاتزال تلزم الصبر). واعرب اردوغان الذي اعتمد لهجة اكثر اعتدالاً مما كان متوقعاً ازاء باريس، عن امله في أن "تصحح فرنسا خطأها"[٥٠].وفي ٢٠١٢\٢\٢٨اقر المجلس الدستوري الفرنسي حكم "بعدم دستورية القانون الخلافي الذى يجرم انكار الابادة الجماعية للارمن على ايدي الاتراك العثمانيين عام ١٩١٥ , كرر الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ضغطه على الحكومة من اجل صياغة قانون اخر بعد رفض المجلس الدستوري مشروع قانون بتجريم انكار الابادة الجماعية للارمن على ايدي الاتراك العثمانيين[٥١].رحبت تركيا برفض المجلس الدستوري الفرنسي لقانون تجريم كل من ينكر ان القتل الجماعى للارمن عام ١٩١٥ يعد "ابادة جماعية."وذكر بيان صدر عن وزارة الخارجية التركية " إننا نعتبر أن رفض القانون هو خطوة تتفق مع حرية التعبير والبحث، ودور القانون، ومبادئ القانون الدولي، وضد تسييس التاريخ فى فرنسا". واضاف البيان ان الحكومة التركية " مسرورة بتصحيح اكثر السلطات القضائية اختصاصا فى فرنسا لخطأ خطير"[٥٢].افسدت هذه التوترات العلاقات بين باريس وانقرة التى ترفض مصطلح"ابادة جماعية"، مصرة على ان الارمن كانوا ضحايا الفوضى الواسعة والانهيار الحكومي عقب سقوط الامبراطورية العثمانية قبل تأسيس تركياالحديثة. وفي ظل غموض كل هذه المواقف المختلفة للأوروبيين في السنوات الأخيرة حيال ملف انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي ، وفي ظل الخوف الثقافي من الإسلام الذي يسود حاليًا في أوروبا، ما يشير إلى ذلك قضية الحجاب في فرنسا وألمانيا، والخلاف حول الرسوم الكاريكاتورية وغيرها، عمدت تركيا إلى اعتماد سياسة دولية منفتحة مع عدم المواجهة، أي سياسات استراتيجية مزدوجة، مما أقلق الأوروبيين من جهة وأَرَاحهم من جهة أخرى.

التأثيرات والانعكاسات لأنضمام تركيا للاتحاد الاوروبى.

إن انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي سوف يكون له تأثيرات وإنعكاسات جيوبوليتيكية واستراتيجية واسعة على الفريقين كما على الشرق الأوسط والعالمين العربي والإسلامي. فالاتحاد الأوروبي سوف يتأثر بالتجمع السكاني الكبير لتركيا البالغ حوالى ٨٠ مليون نسمة، إذ ستتوزع من جديد مقاعد البرلمان الأوروبي للدول الأعضاء الـ ٢٨ لتحصل تركيا على ٨٢ مقعدًا، أي حوالى ١١،٢٪ من نسبة الأصوات في عام ٢٠١٥،وإذا كان الاتحاد الأوروبي سيستفيد من اليد العاملة التركية، الكثيرة والمتدنية الأجر، إلا ّأن هذا الأمر سيو ّلد تنافسًا لليد العاملة الأوروبية التي لن تكون راضيةً، ما يزيد من معدّلات البطالة. هذا بالإضافة إلى توقع انتشار السلع التركية الرخيصة في دول الاتحاد، مما سيؤثر على الصناعة المحلية في هذه الدول فضلاً عن تأثيره على مستوى الجودة, لكن تركيا ستشكّل أكبر أسواق أوروبا وستتيح للمستثمرين الأوروبيين القيام باستثمارات فيها، بخاصة في المناطق الكردية مثلما تخطط له حكومة حزب العدالة والتنمية،وستسمح تركيا ايضاً بتعزيز العلاقات الإقتصادية بين أوروبا والعالميين العربي والإسلامي مما سيفضي الى تغييرات مختلفة خاصة في المجال الاجتماعي[٥٣].

وبالإجمال فإن التأثير الاقتصادي للإنضمام سوف يكون إيجابيًا، لكن صغيرًا نسبيًا، لأن الاقتصاد التركي متواضع أمام الاقتصاد الأوروبي، وهو يحتاج إلى دعمه في الاعتمادات المالية ولفترة طويلة من الزمن، كما أن تركيا ستحتاج إلى وقت طويل لتجعل القطاعات الزراعية أكثر تنافسية داخل السوق الأوروبية لتجنب فقدان إيرادات حقيقية للفلاحين الأتراك. وعلى تركيا تحسين الوضع الصحي الحيواني حسب مواصفات الاتحاد الأوروبي.أما من الناحية الجغرافية، فإن حدود الاتحاد الأوروبي في حال انضمت تركيا إليها، ستصل إلى القوقاز وجورجيا وأرمينيا وأذربيجان وإيران والعراق وسوريا،الأمر الذي سيجعل الاتحاد الأوروبي يدخل بصورة أكبر في دائرة المشاكل المشتعلة في منطقة الشرق الأوسط والقوقاز وينقل إليه بعض مشاكل الجوار[٥٤], بالرغم من الأهمية الجيوسياسية والجيوستراتيجية التي تتمتع بهما تركيا في تلك المنطقة. سيلتصق الاتحاد الأوروبي بأكثر مناطق العالم خطورة، وهو بغنى عن مواجهة مشاكل معقدة بخاصة وأنه ما زال يجد اليوم صعوبة في التغلب على النـزاعات القائمة داخل البلقان والتي تعتبر بحق مشاكل بسيطة لو قورنت بمشاكل منطقة الشرق الأوسط، والدليل على ذلك فشل الاتحاد الأوروبي، عسكريًا وسياسيًا، في حلّ النـزاعات التي اندلعت في البوسنة والهرسك وكوسوفو. لقد جاءت التسوية من قبل حلف الناتو ومن القيادة الأميركية. وإن انضمام تركيا سيسمح لها أن تؤدي دورًا رئيسًا في سياسة الأمن والدفاع المشترك للاتحاد الأوروبي، بفضل موقعها الجغرافي الذي جعلها تحتل مركزاً بارزاً في هذا المجال ،الأمر الذي يجلب منافع لأمن الاتحاد وللعمليات الدولية في مناطق عديدة من الكونغو إلى غرب البلقان، ومن أفغانستان إلى السودان[٥٥].

وهناك ايضاً نتائج سلبية وايجابية عديدة في حال انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي منها[٥٦]:-

- على تركيا السيطرة على الحدود الشرقية لتجنب مشكلات حدودية.
- تطوير نفسها على الساحتين الإقليمية والدولية لكي تستطيع منح ذلك الدور أيضًا للاتحاد الأوروبي.
- ترتيب الحدود الداخلية الجديدة للإتحاد الاوروبي سوف يمثّل تحديًا، ويتطلب استثمارًا مهمًا وتعاونًا وثيقًا بين تركيا والاتحاد الأوروبي في إطار قضايا تنظيم الهجرة والنـزوح، والملاجئ، والمستشفيات، ومكافحة منظمات الجريمة والإرهاب، وتجارة الأعضاء البشرية، والمخدرات، وتهريب السلاح وغيرها.

ستكون تركيا أنموذجًا مهمًا للدول الإسلامية، بعد ان تلتزم بمجموعة من المبادئ التي يعدّها الأوروبيون أساسية, مثل الليبرالية والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية وحكم القانون مما سيدفع بهذه الدول إلى إيجاد حلول لبعض مشكلاتها على هذه الأصعدة ولاسيما في قضايا الأقليات الدينية، والمذهبية، والعرقية، وتداول السلطة، ومكافحة الفساد وردم الهوه الطبقية.غير أنها ستحوّل القضايا الإسلامية فيها إلى قضايا أوروبية نظرًا لأن الديانة الرئيسة في تركيا هي الإسلام وإن كانت علمانية، فها هي قضية الحجاب قد أقرّت مؤخرًا في تركيا وسمح بارتدائه في الجامعات على عكس ما أوصى به الاتحاد الأوروبي[٥٧].

وما من شك أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي له انعكاسات وتداعيات إيجابية كثيرة على العلاقة الأوروبية مع العالميين العربي والإسلامي. وإن مجرد قبول أوروبا المسيحية في معتقدها الديني، لتركيا المسلمة، هو إشارة إلى أن العامل الديني لا يقع في أساس التعامل الأوروبي مع المسلمين، مما يفسح المجال أمام مرحلة جديدة في علاقة جيدة بين المسلمين والمسيحيين، ويطوي صفحات ماضية سلبية طبعت تاريخ العلاقة بين الجانبين. وهنا يكمن الحوار الحقيقي والتفاعل بين الحضارات والأديان، وتعيش الجاليات الإسلامية باستقرار داخل أوروبا والعكس صحيح.بذلك يتأكد أن الاتحاد ليس بنادٍ مسيحي حصري لكن على الأغلب هو اتحاد للقيم الديموقراطية، وبضم تركيا إلى عضويته، يكون مثالاً لتجنب صراع الحضارات[٥٨].

وان نجاح النموذج التركي ضمن المظلة الأوروبية، مشروط بمدى محافظته على الهوية الإسلامية والخصوصيات الثقافية للمجتمع التركي[٥٩].

الهوامش:

١- محمد مصطفى كمال , فؤاد نهرا ,صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية –الأوروبية ,مركز دراسات الوحدةالعربية ,بيروت آب ٢٠٠١ -ص ٣٤.

٢-جان ماركو, تركيا واوروبا, حانت ساعة الحقيقة, السياسة الدولية (مجلة), العدد ١٥٩ ,المجلد ٤٠,بيروت,كانون الثاني ٢٠٠٥ –ص٥٢.

٣- محمد مصطفى كمال ,المصدرالسابق ص٤٢.

٤- ولد تورغوتاوزال ١٣ تشرين الاول ١٩٢٧,في مدينة ملاطية, درستورغت اوزال الهندسة الكهربائية في جامعة اسطنبول التقنية، وتخرج منها عام ١٩٥٠. وتابع دراسته في الولايات المتحدة في مجال الطاقة الكهربائية والإدارة الهندسية بين ١٩٥٢-١٩٥٣. عمل وكيل لوزارة الرئيس سليمان ديميريل وزير لشؤون الطاقة حتى الانقلاب العسكري الذي وقع في ١٢ كانون الاول ١٩٨٠. وعيينها لحكام العسكريين تحت رئاسة كنعان ايفرنو سُمي وزيراً للدولة ونائباً لرئيس الوزراء, مسؤول عن الشؤون الاقتصادية حتى آب ١٩٨٢. في ٢٠مايس١٩٨٣،أسس حزب الوطن الام (Anavatan Partisi) وأصبح زعيمه. وفاز حزبه في الانتخابات وقام بتشكيل الحكومة ليصبح رئيس الوزراء في ١٣ كانون الاول ١٩٨٣. وبعد فوزه في انتخابات عام ١٩٨٧ اصبح رئيسا للوزراء مرة أخرى. في ١٨ تموز ١٩٨٨ نجا من محاولة اغتيال خلال مؤتمر الحزب برصاصة واحدة جرحت إصبعه. وعام ١٩٩١تقاعد من الحياة السياسية نهائيا, لمزيدة من المعلومات,

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=311638

٥- لقمان عمر النعيمي ,تركيا والاتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الانضمام ,مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, دبي ,٢٠٠٧,ص٩.

٦- المصدر نفسه, ص١٤.

٧- معاهدة الاتحاد الأوروبي التي تعرف أيضا باسم اتفاقية أو معاهدة ماسترخت هي الاتفاقية المؤسسة,للاتحاد الأوروبي, وأهم تغيير في تاريخه منذ تأسيس [المجموعة الأوروبية] في نهاية الخمسينات. تم الاتفاق عليها من قبل المجلس الأوروبي في مدينة [ماسترخت] ,الهولندية, في كانون الاول,١٩٩١.دخلت هذه المعاهدة، التي تم توقيعها في ٧ شباط ١٩٩٢, في ماسترخت, حيز التنفيذ في الأول من تشرين الثاني١٩٩٣. يرجع تأخر تطبيقها إلى تأخر قبول الدانماركيين للمعاهدة وشروطها وبسبب قضية دستورية ضدها أقيمت في ألمانيا. أدخلت معاهدة الاتحاد الأوروبي عدة -- تغييرات على قوانين المجموعة الأوروبية وعلى قوانين المجموعة الأوروبية الذرية، التي كانتا تشكل نواة الاتحاد الأوروبي. شكلت أيضا المعاهدة أساس ,الدستور الأوروبي, الذي تم الاتفاق عليه لاحقا في عام, ٢٠٠٤, وللمزيد ينظر, غياث ناصر, (التأثير المباشر وغير المباشر لقانون الإتحاد الأوروبي), القدس، ١٠ تموز، ٢٠٠٧.

٨-تركيا وقبول شروط العضوية التي وضعت في كوبنهاغن, جريدة الشرق الأوسط, (جريدة), العدد ٨٧١٧, بروكسل ,في ١٠\١٠\ ٢٠٠٢.

٩- حزب العدالة والتنمية هو حزب شعبي، لايملك إيديولوجيا محدّدة وثابتة. أعضاؤه، إسلاميون محافظون، كانوا مهمّشين سابقًا. متمثل في كافة المناطق وداخل طبقات الشعب ولدى الأفراد بمختلف أعمارهم. استطاع هذاالحزب ان يضم إليه شخصيات بارزة من مختلف الأحزاب الأخرى، وأن يكون مقبولاً من العلويين والأقليات المسيحية الأخرى. من مفاهيمه دولة القانون، الانفتاح الاقتصادي والثقافي، التعددية، الأمر الذي يشكل حظراً على النظام السياسي (العلماني) التركي وخاصة على العسكر. وللمزيد ينظر:- غونترزويفرت، (تفسير نتائج الانتخابات البرلمانية في تركيا, وصول الإسلاميين إلى وسط المجتمع)، ترجمة عارف حجاج، موقع قنطرة للحوار مع العالم الاسلامي,القاهرة، ٢٠٠٧,ص١٢.

١٠- نيميت شيكر، (عودة الرجل المريض- تركيا الاردوغانية على خطى الدولة العثمانية؟)-Quantara.de/webcom/show-article.php/-c-340/-nr-64/-p-1/i htmlhttp:ar

11- Valérie AMIRAUX, «Turquie et Union Européenne; de la migration à l'intégration», La Turquie aujourd'hui un pays européen, Encyclopaedia Universalis, France, 2004, pp.69-80.
12- Valérie Amiraux, op., cit., p.p.69-80.
١٣- نيميت شيكر ، المصدر السابق ، ص ٧٩.
١٤- سوزانة غوستين، (سياسة الحكومة التركية تجاه الأكراد، خطوتان إلى الأمام وخطوة إلى الوراء)، ترجمة عارف حجاج، موقع قطرة للحوار مع العالم الاسلامي, القاهرة، ٢٠٠٧, ص٥٤.
١٥- ولد عبد الله أوجلان لأسرة فلاحية عام ١٩٤٩ في بلدة أوميزلي في محافظة سانلي الواقعة على الحدود التركية السورية. درس في جامعة أنقرة، ومنها بدأ نضاله,سجن عام ١٩٧٢ لمدة سبعة أشهر بحجة نشاطه المؤيد للأكراد وفي عام ١٩٧٨ أسس عبد الله أوجلان حزب العمل الكردستاني. وفي عام ١٩٨٠ غادر تركيا ليعمل من المنفى وخاصة من دمشق وسهل البقاع اللبناني. حاول عبد الله أجلان إقناع حكومة تركيا بفتح حوار مع الأكراد وهو على رأسهم، وتعهّد بان يتم وقف إطلاق النار من حزب العمل الكردستاني إذا استجابت تركيا إلى هذا الطلب.لكنّ أنقرة ظلّت ترفض مطالبه ومطالب حزبه، وفي تشرين أول ١٩٩٨ تم إبعاد عبد الله أوجلان من سوريا، وذلك تحت الضغوط التركية الشديدة، التي كادت أن تتحوّل إلى حرب بين البلدين، بحجة اتهام تركيا لسوريا انها تسمح لعبد الله أوجلان لحزب العمل الكردستاني بالتدرب والانطلاق من أراضيها ومن سهل البقاع اللبناني. وقد اضطرّ عبد الله أوجلان عندها أن يتوجه إلى أوروبا، حيث حاول الحصول على حق اللاجوء السياسي لكنه أخفق. وقد نجحت المخابرات التركية باعتقاله يوم ١٥ / ٢ / ١٩٩٩ في نيروبي، عاصمة كينيا. وحكم بالاعدام ,ولكن تم تحول الحكم الى مؤبد بسبب ضغوطات الاتحاد الاوربي على تركيا في تطبيق مبادىء حقوق الانسان, ويتهم الأكراد المخابرات الإسرائيلية بالضلوع في عملية رصد هو تعقبه بواسطة الهاتف القلق. وللمزيد ينظر النهار (جريدة)، لندن، في٢٢آذار٢٠١١،عدد٢٤٣٤٠.
١٦سوزانة غوستين، (سياسة الحكومة التركية تجاه الأكراد، خطوتان إلى الأمام وخطوة إلى الوراء), مصدرسابق, ص٥٧.
١٧- أوروبا في اثني عشر درساً,الدرس الثالث أوروبا في اثني عشر درساً,التوسع وسياسة الجوار,بعثة المفوضية الأوروبية
lessons. www.delsyr.ec.europa.eu/ab/Europe-in-12.
١٨-تمتع دستور دستورية تشمل ٢٧ مادة تسمح باستخدام لغات غير تركية، مثل الكردية والعربية في الإعلام والنشر، مما يتيح الفرصة لإنشاء محطات للبث الإذاعي والتلفازي وإصدار صحف باللغتين العربية والكردية, خورشيد دلي, تركيا والأكراد: محنة الايديولوجية وجدل الخيارات, دمشق,٢٠١١.
http://www.elaph.com/Web/opinion/2011/10/690818.html
١٩-هيثم الكيلاني،تركيا قلق الهوية وصراع الخيارات، مجلة المستقبل العربي، العدد ١١ ،بيروت, تموز ١٩٩٨،ص١٣٣.
٢٠-الجزيرة نت, تركيا والعلاقة مع أوروبا, لقاءمعرجبطيبأردوغان٢٨ حزيران٢٠١٠.
٢١-المصدر نفسه.
٢٢-جانكيز أكتر, تركيا وهويتها السياسية المتنازعة, الحياة (جريدة) ٣, تموز , ٢٠٠٨ نقلاً عن الفايننش التايمز ٢٥ تموز٢٠٠٧, العدد٢٢١.
٢٣- المصدر نفسه.
٢٤- محمد الاتلسي, الهوة التي تفصلنا عن النموذج التركي, النهار (جريدة)٣١ تموز ٢٠٠٧ ,ص٦.
٢٥- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية –التقرير الإستراتيجي العربي,العلاقات التركية– العربية,دبي,٢٠٠٩,ص٧٧.
٢٦-لقمان عمر النعيمي، المصدر السابق، ص ١٥.
٢٧- هانيشكرامر، (تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد)، ترجمة فاضل جكير، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠١،ص ٣١٤-٣١٥.

٢٨.Pinar BILGIN, «Turkey and the EU; yesterday's answers to tomorrow's security problems», Bilkent University, Department of International Relations, Ankara, May 2001, pp. 38-47.
٢٩–Ibid,56
٣٠-غيسورمان, الليبرالية تعمل جيداًفي أرض الإسلام–النهار- (جريدة),٣١حزيران ٢٠٠٨ (نقلاً عن الفيغار والفرنسية).
٣١- الشرق الأوسط، لندن,في ٨ آذار ٢٠٠٥.
٣٢-Christophe Chiclet, «Le génocide arménien», La Turquie aujourd'hui un pays européen, Encyclopaedia Universalis, France, 2004, pp.157-164.
٣٣- لقمان عمر النعيمي،المصدر السابق،ص ٤٢.
٣٤- الشرق الأوسط، (برلمان الاتحاد الأوروبي يدعو أنقرة للاعتراف بمذبحة الأرمن)، لندن، ٣ تشرين الأول ٢٠٠٥.
٣٥-سوزانة غوستين،المصدر السابق, ص٥٨.
٣٦- أورهانباموك، (لماذا فقدت ثقتي بأوروبا)،النهار (جريدة) في ٢١كانون الثاني ٢٠١١،عدد ٢٤١٠٢،ص ٩.
٣٧- اندرياسماركيتي، (ماهو سبيل تركيا للالتحاق بالاتحاد الأوروبي)،موقع قطرة للحوار مع العالم الاسلامي, القاهرة، ٢٠٠٧.
٣٨-ظافر شينوجاك،"الرئيس الفرنسي ساركوزي وانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي"، موقع قطرة للحوار مع العالم الاسلامي, القاهرة، ٢٠٠٧.
39-Olli Rehn, «Common future of the EU and Turkey, Roadmap for the reforms and negotiations», Istanbul, 2005,p45.
Ibid,p48.-40
41- لقمان عمر النعيمي ,تركيا غير مؤهلة في الوقت الراهن لعضوية الاتحاد الأوروبي الزمان، (مجلة), برلين ٢٠٠٦ ،ص ٤٧.
42- http:/www.bbc.co.uk/arabic/inthepress_inthepress.shtml,2010/12/10
٤٣- أحمد داود أوغلو،"لسنا بحاجة إلى خارطة طريق،بل الوصول إلى نهاية الطريق"، موقع قطرة للحوار مع العالم الاسلامي, القاهرة ، ٢٠٠٨,ص٣٩.
٤٤- عدنان حطيط، "قبرص،الوجه الآخر للقضية"،بيروت، ١٩٨٧،ص٧٧-٨٧.
٤٥-رضا احمد هلال،"حول عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي"، السياسة الدولية، (مجلة),العدد ١٣٢، المجلد٣٣,بيروت, نيسان ١٩٩٨،ص ٢٣٣-٢٣٤.
٤٦-Error! Hyperlink reference not valid.,pp38-40.
٤٧-Ibid,p41.
٤٨- خليل فليحان، "تركي المتوقف مساعيها للانضمام إلى الاتحادالأوروبي"،النهار،(جريدة),العدد ٢٤٢٧٨,بيروت,في ١٨كانون الثاني٢٠١١،ص ٤.
٤٩ - المصدر نفسه, ص٤.
٥٠- arabic.peopledaily.com.cn/31663/7743239.htm,p2.
٥١-أورهانباموك،"لماذا فقدت ثقتي بأوروبا"،النهار (جريدة), العدد٢٤١٠٢, بيروت, في ٢١ كانون الثاني ٢٠١١ ،ص ٩.
٥٢-Olivier Roy, (La Turquie monde à part ou nouvelle frontière pour l'Europe), La Turquie aujourd'hui un pays européen, Encyclopaedia Universalis, France, 2004, pp.15-28.

٥٣- مثل على ذلك: تتنافس تركيا مع العراق وسوريا على استغلال مياه نهر دجلة والفرات . المنافسة الطبيعية بين تركيا وروسيا بشأن نشر نفوذهما في دول القوقاز وآسيا الوسطى. هذه المسألة ممكن أن تعرقل تطوير العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، على الرغم من حرص تركيا وروسيا اليوم على تحسين علاقاتهما الثنائية. والمسألة الكردية في تركيا، إذ من الممكن أن تسبب مشاكل مابين الاتحاد الأوروبي وكل من إيران والعراق وسوريا حيث يتواجد أكراد أيضًا.

٥٤- محمد الاتلسي، المصدر السابق,ص٦.

٥٥-فيروز احمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة سلمان داود الواسطي، وحمدي حميد الدوري، بيت الحكمة، دار الكتب والوثائق، بغداد، ٢٠٠٠،ص٢٣٣.

٥٦- المصدر نفسه ,ص٢٣٩.

٥٧- أحمد داود أوغلو، المصدر السابق,ص٦١.

٥٨- فؤاد نهرا،" الإتجاهات السياسية في أوروبا وقضية انضمام تركيا"،شؤون الأوسط، (مجلة), العدد ١١٦،بيروت, تشرين الاول ٢٠٠٤،ص ٧٩.

٥٩ظافر سينوجاك،"تركيا أمام امتحان الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي"،موقع قطرة للحوار مع العالم الاسلامي, القاهرة، ٢٠٠٦.

المصادر:

١- محمد مصطفى كمال , فؤاد نهرا ,صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية –الأوروبية ,مركز دراسات الوحدة العربية ,بيروت آب ٢٠٠١.

٢-جان ماركو,تركيا و اوروبا, حانت ساعة الحقيقة,السياسة الدولية(مجلة),العدد ١٥٩ ,المجلد ٤٠,بيروت,كانون الثاني ٢٠٠٥

3 -www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=311638

٤- لقمان عمر النعيمي ,تركيا والاتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الانضمام ,مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, دبي ,٢٠٠٧.

٥- غياث ناصر, (التأثير المباشر وغير المباشر لقانون الإتحاد الأوروبي), القدس، ١٠ تموز، ٢٠٠٧.

٦- تركيا وقبول شروط العضوية التي وضعت في كوبنهاغن, جريدة الشرق الأوسط, (جريدة), العدد ٨٧١٧,بروكسل في ,١٠تشرين الاول, ٢٠٠٢.

٧- غونتر زويفرت، (تفسير نتائج الانتخابات البرلمانية في تركيا, وصول الإسلاميين إلى وسط المجتمع)، ترجمة عارف حجاج، موقع قطرة للحوار مع العالم الاسلامي,القاهرة، ٢٠٠٧.

8- Quantara.de/webcom/show-article.php/-c-340/-nr-64/-p-1/i-htmlhttp:ar

9 - Valérie AMIRAUX, «Turquie et Union Européenne; de la migration à l'intégration», La Turquie aujourd'hui un pays européen, Encyclopaedia Universalis, France, 2004.

١٠- - نيميت شيكر، (عودة الرجل المريض-تركيا الاردوغانية على خطى الدولة العثمانية؟) htmlhttp, Quantara.de/webcom/show-articlenr

١١- سوزانة غوستين، (سياسة الحكومة التركية تجاه الأكراد، خطوتان إلى الأمام وخطوة إلى الوراء)، موقع قطرة للحوار مع العالم الاسلامي, القاهرة، ٢٠٠٧. ترجمة عارف حجاج،

١٢- النهار (جريدة),لندن، في٢٢آذار,٢٠١١.

١٣- أوروبا في اثني عشر درساً ,الدرس الثالث ,التوسع وسياسة الجوار, بعثة المفوضية الأوروبية, lessons. www.delsyr.ec.europa.eu/ab/Europe-.

١٤- خورشيد دلي ,تركيا والأكراد: محنة الايديولوجية وجدل الخيارات, دمشق, ٢٠١١.

١٥- هيثم الكيلاني ، تركيا قلق الهوية وصراع الخيارات ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١١ ،بيروت, تموز ١٩٩٨.

١٦- الجزيرة نت, تركيا والعلاقة مع أوروبا, لقاء مع رجب طيب أردوغان ٢٨حزيران٢٠١٠.
١٧- جانكيز أكتر, تركيا وهويتها السياسية المتنازعة, الحياة(جريدة) ٣ تموز ٢٠٠٨ نقلاً عن الفاينشال تايمز ٢٥ تموز٢٠٠٧.
١٨- - محمد الاتلسي ,الهوة التي تفصلنا عن النموذج التركي, النهار(جريدة) ٣١تموز٢٠٠٧.
١٩- - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية –التقرير الإستراتيجي العربي, العلاقات التركية–العربية,دبي,٢٠٠٩.
٢٠- هانيش كرامر، (تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد)، ترجمة فاضل جكير، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠١.
21-Pinar BILGIN, «Turkey and the EU; yesterday's answers to tomorrow's security problems», Bilkent University, Department of International Relations, Ankara, May 2001.
٢٢- غي سورمان ,الليبرالية تعمل جيداً في أرض الإسلام –النهار-(جريدة),٣١ حزيران ٢٠٠٨ (نقلاً عن الفيغارو الفرنسية).
٢٣-الشرق الأوسط، لندن، في ٨ آذار ٢٠٠٥.
24-Christophe Chiclet, «Le génocide arménien», La Turquie aujourd'hui un pays européen, Encyclopaedia Universalis, France, 2004.
٢٥- الشرق الأوسط، (برلمان الاتحاد الأوروبي يدعو أنقرة للاعتراف بمذبحة الأرمن)، لندن، ٣ تشرين الأول ٢٠٠٥.
٢٦- أورهان باموك، (لماذا فقدت ثقتي بأوروبا)، النهار(جريدة)في ٢١كانون الثاني٢٠١١، عدد ٢٤١٠٢.
٢٧- اندرياس ماركيتي، (ما هو سبيل تركيا للالتحاق بالاتحاد الأوروبي)، موقع قنطرة للحوار مع العالم الاسلامي, القاهرة ، ٢٠٠٧.
٢٨- ظافر شينو جاك، "الرئيس الفرنسي ساركوزي وانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي"، موقع قنطرة للحوار مع العالم الاسلامي,القاهرة ، ٢٠٠٧
29- Olli Rehn, «Common future of the EU and Turkey, Roadmap for the reforms and negotiations», Istanbul, 2005.
٣٠- لقمان عمر النعيمي , تركيا غير مؤهلة في الوقت الراهن لعضوية الاتحاد الأوروبي الزمان،(مجلة),برلين ٢٠٠٦.
31-http:/www.bbc.co.uk/arabic/inthepress_inthepress.shtml,2010/12/10
٣٢- أحمد داود أوغلو، "لسنا بحاجة إلى خارطة طريق، بل الوصول إلى نهاية الطريق"، موقع قنطرة للحوار مع العالم الاسلامي,القاهرة ، ٢٠٠٨,ص٣٩.
٣٣- عدنان حطيط، "قبرص، الوجه الآخر للقضية"، بيروت ١٩٨٧.
٣٤- رضا احمد هلال، "حول عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي"، السياسة الدولية،(مجلة), العدد ١٣٢،المجلد٣٣, بيروت,نيسان ١٩٩٨.
35-Error! Hyperlink reference not valid.
٣٦- خليل فليحان، "تركيا لم توقف مساعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي"، النهار،(جريدة), العدد ٢٤٢٧٨,بيروت, في ١٨كانون الثاني٢٠١١.
37-arabic.peopledaily.com.cn/31663/7743239.
٣٨- أورهان باموك، "لماذا فقدت ثقتي بأوروبا"، النهار(جريدة), العدد٢٤١٠٢,بيروت, في ٢١كانون الثاني ٢٠١١.
39-Olivier Roy, (La Turquie monde à part ou nouvelle frontière pour l'Europe), La Turquie aujourd'hui un pays européen, Encyclopaedia Universalis, France, 2004

٤٠- فيروز احمد ، صنع تركيا الحديثة ، ترجمة سلمان داود الواسطي، وحمدي حميد الدوري ، بيت الحكمة ، دار الكتب والوثائق، بغداد ، ٢٠٠٠.
٤١- فؤاد نهرا، "الإتجاهات السياسية في أوروبا وقضية انضمام تركيا"، شؤون الأوسط،(مجلة), العدد ١١٦، بيروت, تشرين الاول ٢٠٠٤.
٤٢- ظافر سينوجاك، "تركيا أمام امتحان الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي"، موقع قطرة للحوار مع العالم الاسلامي,القاهرة ، ٢٠٠٦.

The Role of Justice and Progression Turkish Party in the Ideological Struggle for Joining Turkey in the European Union

Instructor: Mazin Khalil Ibrahim
Al-Mustanseria University – College of Pharmaceuticals

Abstract:

Talking about Turkey joining the European Union does not mean a few conditions implemented by Turkey Vtostagib Europe torequest or do not respond, it is a further and much deeper than that, The issue is of historic proportions, cultural, and political develop a European identity itself to the test, and determine the future of the continent and the entire region for generations to come, and has repercussions economic, social and cultural scene to lend further complexity, some of what is important and beneficial to both parties, some of which deepens the fears of both.

Here we can point out the fear of invasion of Islam to Europe, which is a real fear belong to the type of phobia disease produced by the categories of right-wing Christian and Jewish Zionism in Europe, where you see these categories that even if Turkey entered all the criteria to join the European Union particularly with regard to human rights , and achieved a political and economic reforms essential, but it should not be allowed to enter the Union, because the entry, "they said," would be a threat to the identity and civilization of Christian Europe, and it seems that these are currently the most powerful stakeholders in the industry, the European decision, but they cannot declare their refusal to Turkey to join, either directly or through public officials, because that would lead to serious negative repercussions. Therefore, the European Union seek to bypass roads to reject Turkey's membership, including what has become known as Plan "B" and requires the plan to grant Turkey (special position) and this situation, which is less than full membership, which would give Turkey a number of features of special economic relations with the European Union, However, some, including European countries and the Netherlands, insist that there is no such thing as a plan "B", either to become a full member of Turkey, or remain at the gates of the European Union forever.

Many observers believe that the main obstacle to Turkey's entry into the Union is in the religious side, that is because of the identity of Muslim Turkey, especially if we know that most of the new states in the Union failed to implement fully the requirements, but Europe cannot speak as to this matter, because it would lose its credibility , undermines all her claims of freedom and democracy that make up the main title in the European identity and civilization, but that this Satabaha nature of racism, but this turned to Europe Drags style, you will not stop fabricated claims and put barriers up to change the face of the European continent.